الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.58

الجمعية العامة

Distr.: Limited
22 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون
اللجنة الثانية
البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال
التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

مشروع قرار مقدم من نائبة رئيسة اللجنة، السيدة تشيلا فورتز (هنغاريا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.27

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقررها ٥٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢١٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٣٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩٨/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٢٠٠/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٩٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢١٦/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون

231110 231110 10-64802 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢١٧/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢٠٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ وإلى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ بعين الاعتبار قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تؤكد من جديد إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[١] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية'')[٢]،

وإذ تؤكد من جديد أيضا إعلان هيوغو[٣] وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٤] اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين في عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ونتائجه[٦]،

وإذ تؤكد من جديد دور إطار عمل هيوغو[٤] في توفير التوجيه في مجال السياسات بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ تحيط علما بـ ''تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من أخطار الكوارث'' الذي أطلق في المنامة في أيار/مايو ٢٠٠٩[٧]،

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

(٦) انظر القرار ١/٦٥.

(٧) متاح على الموقع www.unisdr.org.

وإذ تدرك أن عام ٢٠١٠ يوافق حلول الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، كما يوافق منتصف المدة لإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥[٤]،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء تزايد عدد الكوارث الطبيعية ونطاقها وتفاقم تأثيرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ أيضا إزاء الصعوبات المتزايدة التي تواجهها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في التصدي للكوارث والتأهب لها نتيجة للتأثيرات المجتمعة للتحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتغير المناخ وأزمة الغذاء،

وإذ تسلم بالعلاقة الواضحة بين التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث والانتعاش من الكوارث وبضرورة مواصلة بذل الجهود في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة الماسة إلى مواصلة تطوير المعارف العلمية والتقنية الحالية والانتفاع بها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على ضرورة حصول البلدان النامية على التكنولوجيات الملائمة والمتطورة والسليمة بيئيا والفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستخدام من أجل التوصل إلى حلول أشمل للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فعالية وكفاءة قدرات هذه البلدان على التصدي لمخاطر الكوارث،

وإذ تسلم كذلك بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤدي إلى تفاقم قلة منعة المجتمعات إزاء الكوارث الطبيعية وإلى التصدي لتلك الأنشطة، وإلى بناء قدرات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية على تعزيز منعتها إزاء الكوارث ومواصلة تحسين تلك القدرات،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم لعوامل الخطر الكامنة، كما حددها إطار عمل هيوغو[٤]، بما فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي تزيد من قلة منعة المجتمعات إزاء الأخطار الطبيعية ومعالجة تلك العوامل، وإلى بناء ومواصلة تعزيز القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، وإلى زيادة القدرة على مواجهة الأخطار المقترنة بالكوارث، مع الاعتراف أيضا بالأثر السلبي الذي تحدثه الكوارث على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان المعرضة للكوارث،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الحد من مخاطر الكوارث، سعيا إلى الحد من قلة المنعة إزاءها،

وإذ تأخذ في اعتبارها مختلف أوجه وأشكال تضرر جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأقل منعة، من الأخطار الطبيعية الشديدة كالزلازل وأمواج التسونامي والانهيالات الأرضية والثورات البركانية والظواهر الجوية البالغة الشدة كموجات الحر وحالات الجفاف الشديد والفيضانات والعواصف وظاهرتي النينيو/النينيا، التي تحدث تأثيرات عالمية،

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا وجوب المعالجة المنسقة والفعالة للأخطار ومواطن الضعف الجيولوجية والجوية الهيدرولوجية والقدرة على تحمل ما يقترن بها من كوارث طبيعية والحد من هذه الأخطار ومواطن الضعف،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية أن يجري، لدى وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالقطاعات وكذلك في حالات ما بعد الكوارث، التصدي لمخاطر الكوارث المتصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة وباستخدام الأراضي، ولأثر الأخطار المقترنة بالظواهر الجيولوجية والطقس والمياه وتقلب المناخ وتغير المناخ،

وإذ تلاحظ أن مخاطر الكوارث أصبحت مشكلة متزايدة الحدة في المناطق الحضرية حيث تتركز الأخطار والسكان والأصول الاقتصادية،

وإذ تلاحظ أيضا أن الوصول إلى أقل المجتمعات منعة وأفقرها لا يزال يمثل تحديا كبيرا أمام تنفيذ خطة عمل إطار هيوغو[٤]، وأنه بالرغم من إحراز تقدم كبير على مستوى السياسات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، فإن فوائد ذلك لم تظهر بعد على الصعيد المحلي،

وإذ تؤكد أن آثار الكوارث الطبيعية تعوق بشدة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشدد على أهمية الحد من مواطن الضعف إزاء الكوارث الطبيعية،

وإذ تحيط علما مع التقدير بأهمية الدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام لتنفيذ إطار عمل هيوغو[٤]، وفقا للولاية، في تحسين نظام الاستراتيجية، وتعزيز الدور القيادي الرفيع المستوى على نطاق المنظومة، وتنسيق الحد من أخطار الكوارث،

١ - **تحيط علما** بتقريري الأمين العام عن تنفيذ قراريها ٦٣/٢١٧ و ٦٤/٢٠٠[٨]؛

٢ - **ترحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو[٤]، وتؤكد الحاجة إلى زيادة فعالية إدماج الحد من مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها وبرمجتها، وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على كل من الصعد الإقليمي والوطني والمحلي من أجل بناء القدرة على مواجهة الأخطار، وإلى القيام على نحو منهجي بإدراج نُهُج الحد من المخاطر في تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها وفي الخطط الإنمائية الطويلة الأجل، وذلك كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تشجع** الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والهيئات الإقليمية، والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمتطوعون، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية، على مضاعفة الجهود من أجل دعم إطار عمل هيوغو[٤] وتنفيذه ومتابعته، وتؤكد في هذا الصدد أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات فيما يتعلق بالتصدي بفعالية لآثار الكوارث الطبيعية؛

٤ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة إدماج أهداف إطار عمل هيوغو[٤] ومراعاته مراعاة تامة في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيدة في ذلك من آليات التنسيق القائمة، ومساعدة البلدان النامية عن طريق تلك الآليات على أن تضع وتنفذ، حسب الاقتضاء وعلى وجه السرعة، تدابير للحد من مخاطر الكوارث، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى القيام بذلك؛

٥ - **تسلم** بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تحقيق تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث، لأغراض منها حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما في ذلك تنفيذ إطار عمل هيوغو[٤] ومتابعته، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات الدولية لدعم تلك الجهود الوطنية؛

٦ - **تسلم كذلك** بأهمية التنسيق بين التكيف مع تغير المناخ والتدابير المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى إدماج هذه

---

(٨) A/64/280 و A65/388.

الاعتبارات إدماجا شاملا في خطط وبرامج، منها الخطط الإنمائية وبرامج القضاء على الفقر، وفي إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف في أقل البلدان نموا، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الجارية التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد؛

٧ - **ترحب** بالمبادرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية التي تضطلع بها الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، للحد من مخاطر الكوارث، وتكرر تأكيد ضرورة مواصلة إعداد مبادرات إقليمية وتطوير القدرات أو الآليات الإقليمية للحد من المخاطر وتعزيزها، حيثما وجدت، وتشجيع استخدام جميع الأدوات الموجودة وتبادلها، وتطلب إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تدعم، ضمن نطاق ولاياتها، الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد، بتنسيق وثيق مع الكيانات المنفذة في منظومة الأمم المتحدة؛

٨ - **تشجع** المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، وهو عبارة عن شراكة تابعة لنظام الاستراتيجية الذي يديره البنك الدولي، على أن يواصل دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو[٤]؛

٩ - **ترحب** بالدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث المقرر عقدها في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، التي ستكون محفلا مهما للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو[٤]، وتعزيز الوعي بالحد من أخطار الكوارث، وتبادل الخبرات والتعلم من الممارسات الجيدة؛

١٠ - **تسلم** بأهمية إدماج منظور جنساني وتمكين وإشراك المرأة في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الكوارث، وكذلك في استراتيجيات وبرامج الحد من المخاطر وتشجع أمانة الاستراتيجية على مواصلة تعزيز النهوض بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة؛

١١ - **تشجع** المجتمع الدولي على دعم المشاركة النشطة للبلدان النامية في نظام الاستراتيجية، وعملية استعراض منتصف المدة، والدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث؛

١٢ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على بذل كل جهد ممكن للتعجيل بإنجاز عملية الإدماج الكامل التي تضطلع بها للحد من الأخطار وتعميم مراعاتها في جميع برامجها وأنشطتها من أجل كفالة إسهامها في إنجاز إطار عمل هيوغو[٤] وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث؛

١٤ - **تشجع** الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار بانتظام في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية تنفيذ أهداف الاستراتيجية؛

١٥ - **تعترف** بأهمية عمل الأمم المتحدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والطلبات المتزايدة على أمانة الاستراتيجية والحاجة إلى توفير المزيد من الموارد الثابتة والتي يمكن التنبؤ بها في الوقت المناسب لتنفيذ الاستراتيجية، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن ينظر في أفضل السبل لدعم تنفيذ استراتيجية الحد من الكوارث الطبيعية مع مراعاة أهمية الدور الذي تضطلع به أمانة الاستراتيجية من أجل كفالة توافر موارد كافية لتشغيل أمانة الاستراتيجية؛

١٦ - **تؤكد** أهمية نظم الإنذار المبكر بوصفها تشكل عنصرا من عناصر الحد من مخاطر الكوارث على نحو فعال، على الصعد المحلي والوطني والإقليمي، من أجل الحد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الخسائر في الأرواح البشرية. وفي هذا الصدد، تشجع الدول الأعضاء على إدماج هذه النظم في استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع الجهات المانحة والمجتمع الدولي على تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم تلك المبادرات، حسب الاقتضاء، عن طريق تقديم مساعدات تقنية، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، وبناء القدرات وتنفيذ برامج تدريبية؛

١٧ - **تؤكد** ضرورة تشجيع زيادة فهم وإدراك أسباب الكوارث، وكذلك ضرورة بناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال جملة أمور، منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية، وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث، وتيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتعزيز الترتيبات المؤسسية، وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية وتوليها زمام الأمر من خلال نُهُج مجتمعية لإدارة مخاطر الكوارث؛

١٨ - **تشدد** على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه في مرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ وأن يدعم عمليات التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ وتكييف برامج طويلة الأجل ذات صلة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإدارة عملية الحد من مخاطر الكوارث في أكثر المناطق عرضة لها، وبخاصة في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

١٩ - **تحث** المجتمع الدولي على أن يواصل، بوسائل منها التعاون الإنمائي والمساعدة التقنية، استكشاف طرق ووسائل للحد من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الآثار الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة، وبخاصة في البلدان النامية قليلة المنعة، بما فيها أقل

البلدان نموا، وفي أفريقيا، عن طريق تنفيذ الاستراتيجية[٤]، وتشجع الترتيب المؤسسي للاستراتيجية على مواصلة عمله في هذا الصدد؛

٢٠ - **تؤكد** أهمية إعلان هيوغو[٣] وإطار عمل هيوغو[٤] وأولويات العمل التي ينبغي أن تأخذها في الاعتبار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية، في نهجها المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وأن تنفذها، حسب الاقتضاء، وفقا لظروفها وقدراتها الذاتية، واضعة في اعتبارها الأهمية الأساسية للترويج لثقافة الاتقاء في مجال الكوارث الطبيعية، بوسائل منها تعبئة موارد كافية للحد من مخاطر الكوارث، والأهمية الأساسية للعمل على الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث على الصعيد المحلي، والآثار الضارة للكوارث الطبيعية على الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢١ - **تسلم** بأن الحد من أخطار الكوارث وزيادة القدرة على التكيف مع جميع أنواع المخاطر الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الجيولوجية والجوية الهيدرولوجية في البلدان النامية، بما يتماشى مع إطار عمل هيوغو[٤]، يمكن أن يعزز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تعزيز المنعة في مواجهة هذه الأخطار يمثل بالتالي أولوية عالية بالنسبة للبلدان النامية؛

٢٢ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتزايد التحديات التي تطرحها الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية، وكذلك أثر تغير المناخ، مما يعرقل التقدم صوب التنمية المستدامة بالنسبة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، وكذلك البلدان الأخرى قليلة المنعة بصفة خاصة؛

٢٣ - **تؤكد** ضرورة تعزيز تعميم الحد من أخطار الكوارث في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وكممارسة تتبع في السياسات والبرامج في القطاع الإنساني وقطاع البيئة، وفي وزارات التخطيط والمؤسسات المالية، وغيرها من الهيئات ذات الصلة؛

٢٤ - **تؤكد** أنه ينبغي إدماج عمليات تقييم المخاطر في برامج الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل تعزيز المنعة إزاء الأخطار الطبيعية؛

٢٥ - **تشجع** مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٩] والأطراف في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير

(٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

المناخ[١٠] على مواصلة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، وبخاصة في البلدان النامية القليلة المنعة بشكل خاص، وفقا لأحكام الاتفاقية، وتشجع أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم الآثار الضارة الناشئة عن تغير المناخ على النظم الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحد من الكوارث الطبيعية في البلدان النامية؛

٢٦ - **تحيط علما مع التقدير** بإطلاق حملة جعل المدن أكثر تكيفا للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ''مدينتي تستعد'' من أجل زيادة قدرة المدن والمناطق الحضرية على التكيف، عن طريق إذكاء الوعي لدى المواطنين والحكومات المحلية بخيارات الحد من أخطار الكوارث وعن طريق تعبئة الالتزام السياسي والدعم بين الحكومات المحلية لإدماج جوانب الحد من الأخطار في التخطيط الإنمائي الحضري وفي الاستثمارات المهمة في البنى التحتية؛

٢٧ - **ترحب** بالحوار المواضيعي غير الرسمي في الجمعية العامة بشأن الحد من أخطار الكوارث المقرر إجراؤه في نيويورك في ٩ شباط/فبراير ٢٠١١؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يتضمن توصياته بشأن استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو[٤]، في إطار البند الفرعي المعنون ''الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث'' في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''.

---

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٠٣، رقم ٣٠٨٢٢.